البراغماتية الامريكية في ادارة الصراعات وانعكاساتها على مستقبل التسوية في اليمن

أ.طلال جامل

يبدو ان السياسة الخارجية الامريكية تتجه بصورة متزايدة نحو قدر اكبر من البراغماتية في التعامل مع الصراعات المعقدة بحيث لم يعد الاعتراف القانوني او السياسي هو المعيار الوحيد لتحديد الاطراف التي يمكن التفاوض معها بل اصبحت القدرة الفعلية على الارض عاملا اساسيا في الحسابات الامريكية

ولا يعني ذلك بالضرورة ظهور عقيدة امريكية جديدة ومتكاملة بقدر ما يعكس تحولا عمليا في ادارة الازمات يقوم على التمييز بين الاعتراف بشرعية طرف ما وبين ضرورة التفاوض مع طرف اخر يمتلك السلاح او يسيطر على الارض او يحتجز رهائن او يستطيع تهديد المصالح الامريكية والممرات الدولية

ومن هذه الزاوية يمكن فهم عدد من التحركات الامريكية في ملفات مختلفة حيث تبدو واشنطن اكثر استعدادا للتواصل المباشر مع مراكز القوة الفعلية حتى عندما تكون هذه القوى خارج مؤسسات الدولة او في مواجهة معها

وتكتسب هذه المقاربة اهمية خاصة بالنسبة لليمن لان السؤال لم يعد ما اذا كانت الولايات المتحدة يمكن ان تتفاوض مع الحوثيين فاشكال من هذا التفاوض حدثت بالفعل وانما السؤال الاهم هو الى اي مدى يمكن ان يتوسع هذا التفاوض وما هي الملفات التي قد يشملها مستقبلا

ففي مايو 2025 اعلنت سلطنة عمان التوصل الى تفاهم بين الولايات المتحدة والحوثيين تعهد بموجبه الطرفان بعدم استهداف بعضهما بعضا وتوقفت على اثره الحملة العسكرية الامريكية ضد الجماعة وكان التفاهم في جوهره صفقة امنية مباشرة تقوم على وقف استهداف المصالح والسفن الامريكية مقابل وقف الضربات الامريكية دون ان يمتد الاتفاق الى الهجمات الحوثية على اسرائيل

لكن القناة ليست جديدة تماما ففي مايو 2015 ظهرت تقارير عن محادثات بين مسؤولين امريكيين وشخصيات حوثية في سلطنة عمان في محاولة لدفع تسوية للصراع اليمني وهو ما يكشف ان التواصل الامريكي مع الحوثيين له سوابق ممتدة وان كان غالبا يجري عبر وساطة عمانية ومن دون ان يعني ذلك اعترافا سياسيا او قانونيا بالجماعة

من هنا يصبح السؤال الاستراتيجي بالنسبة لليمن هو ما اذا كانت واشنطن ستنتقل من التفاوض مع الحوثيين حول امن البحر الاحمر والمصالح الامريكية الى التفاوض معهم حول قضايا ترتبط بمستقبل اليمن نفسه

هذا الاحتمال قائم ولا ينبغي التقليل منه لان المنطق البراغماتي الامريكي يمكن ان ينطلق من حقيقة ان الحوثيين يسيطرون على صنعاء ومناطق واسعة من البلاد ويمتلكون ترسانة من الصواريخ والطائرات المسيرة ولديهم القدرة على تهديد البحر الاحمر وباب المندب والتاثير في امن السعودية والارتباط بشبكة المصالح الايرانية في المنطقة

وبالتالي قد ترى واشنطن ان معالجة ملفات الملاحة والصواريخ والطائرات المسيرة والامن الاقليمي لا يمكن ان تتم من دون التفاوض مع الحوثيين بصرف النظر عن الموقف القانوني والسياسي منهم

وهنا تظهر بوضوح معادلة الفصل بين الشرعية والفاعلية فقد تستمر الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في التعامل مع الحكومة اليمنية باعتبارها صاحبة الشرعية القانونية وفي الوقت نفسه يتعاملان مع الحوثيين باعتبارهم القوة التي ينبغي التفاوض معها في الملفات الامنية والعسكرية ذات التأثير المباشر

وتكمن الخطورة بالنسبة للحكومة اليمنية في ان تتحول هذه المعادلة مع مرور الوقت الى واقع سياسي ثابت تصبح فيه الحكومة هي الطرف المعترف به رسميا بينما يصبح الحوثيون الطرف الذي تعقد معه التفاهمات المتعلقة بالصواريخ والملاحة والحدود والعلاقة مع ايران والامن الاقليمي

وبهذه الطريقة قد تحصل الجماعة تدريجيا على ما يمكن وصفه بشرعية وظيفية بحكم الامر الواقع من دون ان تحصل بالضرورة على اعتراف قانوني رسمي فكل اتفاق امني مباشر وكل قناة تفاوض دولية مستقلة تمنحها قدرا اضافيا من الاعتراف بكونها طرفا لا يمكن تجاوزه في صناعة الترتيبات الاقليمية

ويمكن ملاحظة منطق قريب من ذلك في التجربة الامريكية مع طالبان وفي اشكال مختلفة من التواصل مع حماس وهو منطق يقوم على التفاوض مع الطرف القادر على تنفيذ الاتفاق او تعطيله حتى عندما تكون العلاقة القانونية والسياسية معه شديدة التعقيد

ولهذا فان السيناريو الذي ينبغي على اليمن مراقبته خلال المرحلة المقبلة هو احتمال ظهور مسار امريكي حوثي اوسع عبر سلطنة عمان يبدأ بقضايا امن البحر الاحمر وعدم استهداف المصالح الامريكية والصواريخ والطائرات المسيرة والعلاقة العسكرية مع ايران ثم يتوسع لاحقا ليشمل ترتيبات اقتصادية او سياسية تتصل بالداخل اليمني

والخطر الحقيقي ليس في حدوث اتصال امريكي حوثي بحد ذاته فالاتصالات في الصراعات المعقدة امر متوقع بل في ان تبدأ العملية باعتبارها تفاوضا امنيا محدودا ثم تتطور تدريجيا الى مسار سياسي يرسم جزءا من مستقبل اليمن من خارج مؤسسات الدولة اليمنية

وهذا يضع الشرعية اليمنية امام سؤال استراتيجي لا يمكن تأجيله وهو كيف يمكن تحويل الاعتراف الدولي من مجرد صفة قانونية الى قدرة سياسية وعسكرية واقتصادية مؤثرة على الارض

ففي عالم السياسة لا تكفي الشرعية وحدها اذا لم تسندها القدرة على التأثير وصناعة القرار وقد تجد الحكومة نفسها في نهاية المطاف امام معادلة شديدة الحساسية تقول ان الشرعية مع الحكومة بينما القدرة على فرض الملفات والتفاوض بشأنها مع الحوثيين

ولهذا فان التحدي الاكبر امام الدولة اليمنية ليس منع القوى الدولية من التحدث مع الحوثيين فهذا قد لا يكون ممكنا وانما منع تحول هذه الاتصالات الى بديل عن الدولة ومنع انتقال الشرعية اليمنية من شرعية صاحبة القرار الى شرعية بروتوكولية بينما تصبح القرارات الامنية والسياسية الكبرى موضوع تفاوض مباشر بين القوى الدولية والقوة المسلحة المسيطرة على الارض

وفي هذا المعنى فان ما يجري في السياسة الخارجية الامريكية ينبغي قراءته في صنعاء وعدن باعتباره تحذيرا استراتيجيا فالنظام الدولي يتعامل في النهاية مع من يمتلك الشرعية ولكنه يفاوض ايضا من يمتلك القوة وقد تكون معركة الدولة اليمنية في المرحلة المقبلة هي اعادة الجمع بين الاثنين قبل ان يصبح الفصل بينهما واقعا دوليا يصعب تغييره